

Analysis of the Relationship between the Exchange Rate and the Oil Price in the Iraqi Economy after 2003

Zeena Shakir Al- Jubory

Rasha Salim Al- Zebaidy

Al - Safwa University College

Zeenashakir6@gmail.com

rashalzubedy@yahoo.com

ARTICLE INFO

Submission date: 17 / 7 / 2019

Acceptance date: 18 / 9 / 2019

Publication date: 31 /12 /2019

Abstract

Crude oil prices are one of the most volatile economic variables in the world economy, especially oil countries. These fluctuations often coincide with fluctuations in the dollar exchange rate. These fluctuations in the exchange rate of the US dollar, whether up or down, and these fluctuations in crude oil prices for oil-exporting countries lead to an improvement in the value of their currencies against the currencies of other countries, The impact of oil prices to the exchange rate may be indirectly through other factors associated with oil prices trading Kalmizan and current account and international reserves, and these factors in turn lead to a change in the exchange rate and the study aims to reveal the correlation between the price of crude oil exchange rate in Iraq. The research is based on the hypothesis that there is a relationship between the foreign exchange rate and the price of oil in the Iraqi economy after 2004, and the problem of research is the impact of fluctuations in oil prices on most of the exporting countries, and the countries where the main source in achieving financial resources, including Iraq, as oil represents These countries seek to diversify their financial and economic sources in order to reduce dependence on oil and avoid the risks of low crude oil prices on their economies, including their impact on the price of oil. As a result of the study, Iraq's dependence on oil revenues mainly in supplying the public budget, which makes it vulnerable to crises in the case of low prices, especially as Iraq lacks diversification of public revenues and do not use those revenues in the development of other economic sectors and high degree of reliability of oil-exporting countries. On oil production and exportation, especially the Arab countries in financing their spending and economy, any fluctuation in the price of oil can cause instability of their economies, leaving them vulnerable to worsening budget problems and their effects of large-scale damage and the exchange rate.

Keywords: Exchange Rate, Oil, Iraqi Economy, Crude Oil, National income

تحليل العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

رشا سالم الزبيدي زينة شاكر عبد الكاظم
كلية الصفوة الجامعة

الخلاصة

تُعد أسعار النفط الخام من أكثر المتغيرات الاقتصادية تقلباً في الاقتصاد العالمي ولاسيما الدول النفطية وهذه التقلبات غالباً ما تتزامن مع التقلبات في سعر صرف الدولار، إذ ارتبط سعر النفط تاريخياً بالدولار الأمريكي والذي يعد العملة التسعيرية للنفط الخام، وبالتالي فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي لذا تتأثر هذه العوائد بالتقلبات التي تحصل في سعر صرف الدولار الأمريكي سواء أكان بالارتفاع أم بالانخفاض، وتؤدي هذه التقلبات في أسعار النفط الخام بالنسبة للدول المصدرة للنفط إلى تحسن في قيم عملاتها مقابل عملات الدول الأخرى، وانتقال الأثر من أسعار النفط إلى سعر الصرف قد يكون بشكل غير مباشر عن طريق العوامل الأخرى المرتبطة بأسعار النفط كالميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطيات الدولية، وهذه العوامل بدورها تؤدي إلى تغير سعر الصرف وتهدف الدراسة إلى كشف العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر النفط الخام في العراق . يستند البحث إلى فرضية مفادها وجود علاقة بين سعر الصرف الاجنبي وسعر النفط في الاقتصاد العراقي بعد عام 2004 , وتكمن مشكلة البحث في تأثير تقلبات أسعار النفط على معظم الدول المصدرة له ، والدول التي تُعد فيها المصدر الرئيس في تحقيق مواردها المالية ومنها العراق، إذ يمثل النفط مورداً أساسياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وجزءاً كبيراً جداً من الإيرادات العامة، ولذلك تسعى هذه الدول إلى تنويع مصادرها المالية والاقتصادية، بهدف تقليل الاعتماد على النفط، وتجنب مخاطر انخفاض أسعار النفط الخام على اقتصاداتها ومن ضمنها تأثيرها على سعر الصرف، و ينتج من الدراسة باعتماد العراق على عوائد النفط بشكل رئيس في ردف الموازنة العامة مما يجعله عرضة للأزمات في حالة انخفاض الأسعار لاسيما أنَّ العراق يفقد تنويع الإيرادات العامة وعدم استعمال تلك الإيرادات في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى . وان الدرجة العالية من اعتمادية الدول المصدرة للنفط على إنتاج النفط وتصديره ولاسيما الدول العربية في تمويل انفاقها واقتصادها , فإنَّ أي تقلب في سعر النفط يمكن أن يتسبب بعدم استقرار اقتصاداتها مما يتركها عرضة لمشاكل موازنة متفاقمة وتأثيراتها عالية الضرر وواسعة النطاق وكذلك يتأثر سعر الصرف .

الكلمات الدالة: سعر الصرف، النفط، الاقتصاد العراقي، النفط الخام، الدخل القومي.

المقدمة

أولاً: - مشكلة البحث .

تكمن مشكلة البحث في تأثير تقلبات أسعار النفط على معظم الدول المصدرة له، والدول التي تُعد فيها المصدر الرئيس في تحقيق مواردها المالية ومنها العراق، إذ يمثل النفط مورداً أساسياً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وجزءاً كبيراً جداً من الإيرادات العامة، ولذلك تسعى هذه الدول إلى تنويع مصادرها المالية والاقتصادية، بهدف تقليل الاعتماد على النفط، وتجنب مخاطر انخفاض أسعار النفط الخام على اقتصاداتها ومن ضمنها تأثيرها على سعر الصرف.

ثانياً: - فرضية البحث .

يستند البحث إلى فرضية مفادها وجود علاقة بين سعر الصرف الاجنبي وسعر النفط في الاقتصاد العراقي بعد عام 2004 .

ثالثاً:- هدف البحث .

يهدف البحث إلى ما يأتي:-

- 1- توضيح الاطار المفاهيمي لكل من سعر النفط وسعر الصرف .
- 2- الكشف عن طبيعة العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار.

رابعاً:- هيكلية البحث .

يتناول البحث بحثين , يتعلق الأول بالاطار المفاهيمي لأسعار النفط الخام وسعر الصرف والإطار النظري للعلاقة بينهما , ويتناول الثاني تحليل العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط الخام في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003.

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للمتغيرات (سعر النفط الخام, سعر الصرف) والإطار النظري للعلاقة بينهما

أولاً :- مفهوم سعر النفط الخام .

يُعرف سعر النفط بأنه : " قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال مدة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها", (1) .

ويُعرف كذلك بأنه: " قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معين ومعلوم، وأن العلاقة بين سعر النفط وقيمتها ليست ثابتة أو متساوية بل في كثير من الأحيان العلاقة كانت غير متكافئة", ويُعرف أيضاً بالقيمة النقدية لبرميل النفط الخام البرميل يساوي (42) غالون أو حوالي (158.98723) لتراً والمعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) في أوقات تطور الصناعة النفطية في السوق الدولية (2) .

ويقصد بالتقلبات النفطية بأنها: " تقلبات الأسعار ارتفاعاً أو انخفاضاً خلال مدة من الزمن كنتيجة حتمية لاقتصاد قائم على السوق , وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها صدمة نفطية وهي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والنتيجة عن اختلال في محددات العرض أو الطلب والتي تؤدي الى حدوث تقلبات حادة في الاسعار النفطية , ارتفاع كان أو انخفاض (3) .

وينظر إلى السوق النفطية بأنها: " وحدة العرض والطلب للسلعة النفطية في مدة زمنية معينة أي تفاعل متغيرات كل من العرض والطلب النفطي والمتغيرات المرتبطة بهما والتأثيرات المتبادلة بينهما , فإذا حدث توافق فإنه يؤدي إلى استقرار وتوازن السوق النفطية , أما إذا حدث تعارض فإن ذلك يؤدي إلى اختلال في السوق النفطية فيظهر ما يسمى بالفائض النفطي أو العجز النفطي , وهذا الاختلاف يسمى بتقلبات أسعار النفط التي تعبر عن التغيرات غير المتوقعة والمفاجئة في أسعار النفط والتي تكون قوية في بعض الأحيان إلى درجة تترك آثاراً واضحة سواء أكان على المستهلك أم المنتج مع اختلاف طبيعة هذا الأثر فيما بينها (4).

ثانياً :- سعر الصرف .

إن ما يميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية , هو استعمال وحدة نقدية دولية مشتركة والتي يتم التعامل بها على الصعيد الدولي , كما هو الحال في التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحد وهو (العملة المحلية) لذلك فإن عملية ربط أسعار العملات المحلية للدول المختلفة تتم من خلال سعر الصرف الأجنبي, والذي يمثل المعيار الذي تترجم من خلاله مختلف الأسعار من جهة, ومرشداً ودليلاً للتجار المستثمرين لبناء قراراتهم الاستثمارية والتجارية من جهة أخرى(5), ولكل دولة من الدول عملتها الخاصة بها, تتخذها أساساً لتعبر

عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية لبلد ما، إذ يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى يمكن تعريف سعر الصرف بأنه: " عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي"، ومن الزاوية الثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف بعدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً بوحدة واحدة من العملة الوطنية .

ويعرف سعر الصرف كذلك بأنه: " حلقة وصل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية مما يؤدي إلى سهولة المقارنة بين التكاليف والأسعار وتحديدها بين مختلف الدول" ، وهي بذلك تكون من أبرز الأسس التي تعتمد عليها العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول (6).

ويُعرّف كذلك بأنه: " سعر عملة واحدة من حيث عملة أخرى، أي سعر السوق الحالي الذي يمكن استبدال عملة وطنية بأخرى" (7).

وأن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي تشير لنا مشكلة ذات طبيعة نقدية ، **فلو** أن الوسطاء الاقتصاديين بين دولة ما يريدون شراء منتجات من دولة أخرى ، فإنهم يجب أن يحصلوا على عملة هذه الدولة ، فمن الواضح أن مبادلة عملة بأخرى يقتضي وجود نسبة لمبادلة هذه العملة بتلك أو ثمن لهذه العملة مقومة بتلك ، ويسمى هذا الثمن بسعر الصرف .

لذلك يعرف سعر الصرف بأنه : "سعر تبادل العملات بعضها ببعض" (8) ، ويشير تقلب سعر الصرف إلى مقدار عدم اليقين أو المخاطر المتعلقة بحجم التغيرات في سعر الصرف، فإذا كان من المحتمل أن ينتشر سعر الصرف على مدى أكبر من القيم في مدة زمنية قصيرة ، فهذا يعني أن معدل التذبذب مرتفع، وإذا لم يتقلب سعر الصرف بشكل كبير يميل إلى أن يكون أكثر ثباتاً ، ويطلق عليه التقلبات المنخفضة (9)، وهناك تسميتين لسعر الصرف وهما سعر الصرف الاسمي هو معدل تبادل عملتين، أو مقدار قيمة عملة واحدة من حيث عملة أخرى، أما سعر الصرف الحقيقي قيمة سلع أي بلد مقارنة بسلع بلد آخر في سنة الأساس ، إن سعر الصرف الاسمي لا يعكس في الحقيقة الواقع، فمعظم الاقتصاديين ينظرون إلى القوة الشرائية للعملة (القيمة الحقيقية) ولا يهتمون كثيراً بالقيمة الاسمية لذا فهم يستعملون بدلاً من سعر الصرف الحقيقي الذي يمثل كمية السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (10).

● أثر سعر النفط الخام على سعر صرف الدولار .

يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات. و لكون سعر النفط والدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فإن الدول المنتجة للنفط و التي تبيع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار و التي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية و للتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر البرميل، كما ان المعطيات العالمية و الحوادث التاريخية أظهرت تراجع مقدرة منظمة في رسم سياسات الاستقرار السعري . (OPEC) الدول المصدرة للنفط ان فك ارتباط العلاقة بين الدولار وأسعار النفط يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار إن لم يكن هذا ممكناً فإن انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ (11) .

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين سعر النفط الخام وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

تُعَدُّ أسعار الصرف من بين المؤشرات المهمة التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية، فمن المعروف أنَّ التغيرات الحادة التي تحدث في أسعار الصرف تؤثر بشدة على مجرى الأنشطة الاقتصادية⁽¹²⁾، ويعد الدينار العراقي العملة الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي في تعاملاته اليومية، لأن العراق أحد البلدان النفطية النامية يعتمد على قطاع النفط في توليد الدخل والناجح والموازنة العامة قد لجأ إلى ربط الدينار بالدولار الأمريكي للحفاظ على استقرار صرفه أمام أهم عملة في عوائد صادراته ومدفوعات استيراداته، وفي حقبة التسعينات شهد سعر صرف الدينار العراقي انخفاضاً حاداً في السوق الموازية إزاء الدولار نتيجة الحروب التي مرَّ بها آنذاك لكن بعد حصول البنك المركزي على استقلاليته في عام (2004) حقق الدينار العراقي ارتفاعاً في قيمته الحقيقية ومن ثم استقراره نسبياً أمام الدولار عن طريق المزاد اليومي لبيع وشراء العملة الأجنبية بالاعتماد على الإيرادات النفطية في سد احتياجاتها من الدولار في المزاد اليومي⁽¹³⁾، إذ كان سعر الصرف 1936 دينار لكل دولار ليصل إلى 1453 دينار عام 2004 .

وفي إطار التوجه نحو اقتصاد السوق وصدر قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004، أصبحت أسعار الصرف الثابتة والمتعددة لا تتسجم مع التوجيهات الجديدة للسلطة النقدية في بناء اقتصاد مستقر، لذلك اتَّجه صناع السياسة النقدية إلى اعتماد نظام سعر الصرف الموعوم المدار والذي تحدده قوى العرض والطلب في السوق، ولكن تحت رقابة وإشراف البنك المركزي لما يمكن أن تشكَّله التغيرات في مستوى سعر الصرف من تداعيات على النشاط الاقتصادي لبلد يعاني اقتصاده أصلاً من التشوهات البنوية، ولتعزيز دور سعر الصرف الموعوم افتتح البنك المركزي نافذة لبيع وشراء الدولار الأمريكي لتنظيم عرض النقد والطلب عليه وأصبح مزاد العملة الأجنبية عبارة عن سوق يلتقي فيها الطلب على هذه العملة بالعرض، ويمثِّل هذا المزاد المجال المناسب لنقل إشارة سعر الصرف لتوقعات الجمهور التضخمية وتقوم الحكومة بتمويل ما يقارب (70 %) من نفقاتها عن طريق استبدال عائدات النفط المصدر بالدولار مع ما ينتجه البنك المركزي من الدينار، وأنَّ ما يتحصَّل عليه البنك المركزي من عملة أجنبية لقاء هذه المبادلة يكون التراكم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي⁽¹⁴⁾.

إذ نلاحظ من خلال الجدول انه في عام 2003 كان سعر الصرف الدينار مقابل الدولار العراقي مرتفعاً، إذ كان يساوي 1936 دينار للدولار، ومن الملاحظ أيضاً أنَّ الدينار العراقي بدأ يسترد قيمته ويسترد شيئاً من قيمته ويحافظ على استقراره أمام الدولار، إذ أصبح الدولار الواحد يساوي (1472, 1475, 1453) دينار في الأعوام 2004، 2005، 2006 على التوالي، وكذلك بسبب استقرار الوضع نوعاً ما في هذه المدة وأيضاً بسبب حصول العراق على الإيرادات النفطية بشكل أفضل⁽¹⁵⁾، نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية الناجمة عن زيادة تصدير النفط الخام، لأنَّ القطاع النفطي هو القطاع الوحيد الذي استمر بالإنتاج، وكذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام من 31.1 دولار عام 2004 إلى 75 دولار عام 2008، إذ بلغت قيمة صادرات النفط الخام (33,712) مليون دولار عام 2007، بسبب ارتفاع أسعار النفط من (31.1) دولار عام 2004 إلى (75.0) دولار عام 2008⁽¹⁶⁾، وقد أسهم الاستقرار النسبي في الوضع الأمني في العراق خلال الحقبة بعد عام 2009 إلى زيادة الإنتاج النفطي من (1.9) مليون برميل يومياً عام 2006 ليصل إلى حوالي (2.3) مليون

برميل عام 2010 وزيادة الإيرادات النفطية خلال المدة نفسها، بمعنى زيادة كمية الاحتياطي النقدية التي تزيد من سيطرة البنك المركزي على سعر الصرف (17).

كما أن الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي في القانون رقم (56) لعام 2004 الذي ينص على عدم إقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر ، عدم تلقي أوامر من السلطة التنفيذية تخص السياسة النقدية و خضوع حسابات السلطة النقدية للمدقق الخارجي على وفق معايير التدقيق الدولي للبنوك المركزية ، وقد استمر العمل بهذه الآلية حتى يومنا هذا ، ولكن كان لها أثر سلبي على الاحتياطي النقدية من العملة الأجنبية التي بحوزة البنك المركزي العراقي، لاعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد للعملة الأجنبية (القطاع النفطي) (18).

ولذلك ينتهج العراق سياسة نقدية تعتمد على التدخل لتحديد سعر صرف العملة الوطنية وهي ما تسمى بعمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي ، إذ يتدخل البنك المركزي كبائع للدولار الأمريكي بهدف التأثير على معادلة العرض والطلب على العملة الوطنية وبالتالي التأثير على سعرها ، وتتم هذه العملية من خلال المزاد اليومي الذي يقيمه البنك المركزي العراقي ، إذ يقوم البنك المركزي ببيع مبالغ تتراوح بين (120-170) مليون دولار يومياً ، بسعر رسمي محدد بالدينار العراقي ، وبذلك تتحدد قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي ، ويترك انخفاض أسعار النفط أثراً سلبياً على كمية الدولار التي يطرحها البنك المركزي في مزاده اليومي (19) ، إذ نلاحظ أن سعر الصرف الدينار العراقي قد حقق تحسناً تجاه الدولار فبعد أن كان 1936 دينار عراقي لكل دولار عام 2003 أصبح 1247 دينار عراقي لكل دولار لعام 2015، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الاحتياطي النقدي لدى البنك نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية وتحقيق وفورات مالية عند تحسين أسعار النفط (20). غير أن هذه الإيجابيات التي تحققت من خلال استعمال أسلوب المزاد العملة طيلة المدة السابقة لا تقني من عدم وجود شكوك تحول حول آلية عمل مزاد العملة وتكرست هذه الشكوك أثناء هذه المدة من عمر المزاد وتفاقت مع الانخفاض في أسعار النفط عام 2015 ليصل إلى 49 دولار وما رافق ذلك من انخفاض في مقدرة الحكومة على تلبية توفير العملة الأجنبية بنفس الكميات ما قيد من استقلالية البنك المركزي بعد تحديد مبلغ مبيعات المزاد بمقدار 75 مليون دولار يومياً بموجب قانون الموازنة العامة لعام 2015، وأصبح مزاد العملة من الجانب الآخر من عمله يشكل عبئاً على الاقتصاد بعد بروز شبهات فساد وشكوك كثيرة طالت العديد من الجهات المشتريّة للدولار من جهات مصرفية وشركات ، وعجز البنك المركزي عن إيجاد آلية واضحة وبين ما يتسرب من هذه العملة إلى الخارج من دون مقابل من استيرادات وهو ما يعرف بالتهريب أو غسيل الأموال (21).

يلاحظ من الجدول حدوث ارتفاع كبير في أسعار الصرف الدولار مقابل الدينار العراقي عام و 2017 و 2016، إذ وصل إلى 1280 و 1285 دينار عراقي لكل دولار على التوالي على الرغم من قيام البنك المركزي بتغطية طلبات الشراء كافة بمزاده اليومي، إذ باع البنك المركزي فمثلاً في شهر كانون الثاني أكثر من إيرادات النفط بمبلغ مليار و 362 مليون دولار بحسب بيانات وزارة النفط وهذا يمثل في حقيقة سحب من الاحتياطي الأجنبي ومع ذلك انخفض سعر الصرف الدينار العراقي ويمكن تفسير ذلك أن منافذ بيع الدولار (الصيرفة) تقوم بشراء الدولار من البنك المركزي وبيعه لمن تشاء من دون أن تخضع لأي رقابة أو سيطرة ولأن المعروض يغطي الطلبات جميعها ومع وجود منافذ متاحة لخروج العملات سيزداد معها تدفق الدولار نحو الخارج (22).

المبحث الثالث

التحليل القياسي

تناول هذا المبحث قياس أثر سعر النفط الخام على سعر الصرف التوازني باستخدام برنامج (Minitab) وبناءً على ذلك ظهرت لنا النتائج التالية:-

$$Y=1619-5.29x$$

$$d.w \ 1.001$$

$$R^2=35.11$$

$$R^2(ADJ)=30.12$$

$$T=13.54, -2.65$$

$$F= 7.03, 7.03$$

يلاحظ من النتائج تحليل الانحدار إن معامل التحديد المعدل يساوي 30.12% وهذا معناه إن المتغيرات المستقلة Y سعر النفط تفسر 30.12% من التغيرات التي يحدث في المتغير التابع (Y) والباقي يرجع لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي, أي إن سعر النفط يتحدد بعوامل أخرى عالمية تتحدد على أساس الطلب والعرض النفطي وخاصةً تأثير سياسة السعريّة لمنظمة اوبك.

كما نلاحظ إن قيمة DW تكون 1.001 تقع بين أقل من 2 وأكبر du بمعنى أي قبول الفرضية بوجود استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي) .
وإن معادلة الانحدار $Y=1619-5.29x$.

كلما زاد سعر النفط سوف يتغير سعر الصرف بمقدار 5.29 بتأثير السياسة التي يتبعها البنك المركزي بالسيطرة على سعر الصرف من خلال سياسة السوق المفتوحة كدخولها كبائع أو مشتري للدولار للسيطرة على قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي.

جدول (1) يوضح أسعار النفط الخام وأسعار الصرف في العراق بعد عام 2003

السنة	أسعار النفط الخام الحقيقية (دولار) لسنة اساس 1995	سعر الصرف الدينار العراقي بالدولار
2003	24.9	1936
2004	31.1	1453
2005	42.9	1472
2006	50.6	1475
2007	56.0	1267
2008	75.0	1203
2009	48.0	1182
2010	60.4	1186
2011	89.6	1185
2012	90.2	1241
2013	86.2	1220
2014	77.3	1214
2015	39.2	1247
2016	31.9	1280
2017	40.6	1285

أ- الموقع الرسمي للبنك الدولي <http://date.a.bank.aldwli.org/indicator>

ب- صندوق النقد العربي تقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد مختلفة .

ت- البنك المركزي العراقي-المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - التقرير الاقتصادي السنوي - سنوات متفرقة .

ث- OPEC, Annual Statistical bulletin, 2007,p117 and, 2010- 2011 , and 2013,and 2015 ,and 2016, p8 .

الخاتمة

أولاً:- الاستنتاجات

- 1- اعتماد العراق على عوائد النفط بشكل رئيس في ردد الموازنة العامة مما يجعله عرضة للأزمات في حالة انخفاض الأسعار لاسيما أن العراق يفقد تنويع الإيرادات العامة وعدم استعمال تلك الإيرادات في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- 2- ان الدرجة العالية من اعتمادية الدول المصدرة للنفط على انتاج النفط وتصديره ولاسيما الدول العربية في تمويل انفاقها واقتصادها، فإن أي تقلب في سعر النفط يمكن أن يتسبب بعدم استقرار اقتصاداتها مما يتركها عرضة لمشاكل موازنة متفاقمة وتأثيراتها عالية الضرر وواسعة النطاق وكذلك يتأثر سعر الصرف.
- 3- عرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقوماً بعدد من وحدات العملة المحلية وبذلك يتم تحديد هذا السعر على وفق نظرية الاثمان في النظرية الاقتصادية أي أن التوازن يتحدد بالسعر والكمية (المطلوبة والمعروضة).
- 4- تبين من الدراسة وجود تأثير واضح سعر النفط الخام على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي خلال المدة موضوعة البحث ، فضلاً عن محاولة البنك المركزي سيطرة على سعر الصرف من خلال المزاد اليومي أو ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة .
- 5- كان لأجراء السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي باستبدال العملة الوطنية القديمة بعد عام 2003 بعملة جديدة لها قدر عالي من الأمان الأثر الايجابي في رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية .
- 6- أسهمت إجراءات السلطات النقدية المتمثلة بإقامة مزاد علني لبيع العملة الأجنبية في تحقيق نوع من الاستقرار لسعر صرف الدينار / دولار .

ثانياً:- التوصيات .

- 1- التوجه نحو تنويع مصادر الدخل، إذ أن الاعتماد الكبير للنتائج المحمي الاجمالي في العراق على مورد أساس (النفط الخام) يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط ، وبالتالي فإن أي انخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى حدوث اختلال واضح في الميزان التجاري والاحتياطيات والذي ينعكس بلا شك على الاقتصاد ككل وبالخصوص قيمة الدينار العراقي .
- 2- الأخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدينار العراقي، والتوجه نحو سعر صرف يتسم بشيء من المرونة. إذ إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تراكم الاحتياطيات النقدية ، إلا أن الأخيرة تُستنزف من أجل المحافظة على سعر صرف ثابت للدينار العراقي
- 3- الأخذ بنظر الاعتبار امكانية انخفاض أسعار النفط على المدى الطويل، وانخفاض قيمة الدينار العراقي، والتحوط من ذلك عن طريق تقليل الاعتماد على النفط والتوجه نحو تنويع الصادرات بتطوير وتشغيل القطاعات الأخرى وعدم اعتماد فقط على النفط في تمويل نفقاتها.
- 4- قيام سياسة واضحة من قبل البنك المركزي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن اقتراب السعر التوازني من سعر الصرف الثابت .
- 5- الاستمرار بإقامة عمليات السوق المفتوحة لبيع العملات لحين استقرار الأوضاع الاقتصادية.

Conflict of Interests.

There are non-conflicts of interest .

المصادر والمراجع

- 1- هوام منصف ولطرش السنيوري، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر مذكرة مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي، الجزائر ، 2016.
- 2- وسام حسين علي حسين الدليمي، أثر تغيرات أسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الكلية لأقطار الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك للمدة من (1990-2007) رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الأنبار ، 2007: (10) .
- 3- قطوش بن وكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على السوق العمل في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد (17) ، 2017.
- 4- عباس فاضل رسن التميمي ، أثر تقلبات أسعار النفط الخام على أسواق الأسهم رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2011.
- 5- سعد صالح عيسى الجبوري ، علي فارس مانع العزاوي، تحليل أثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للمدة (2005-2015)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (3) ، العدد (39) ، 2017 .
- 6- شيماء رشيد محيسن العابدي ، تقييم سياسة سعر الصرف في العراق (1951-2000) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة، 2005.
- 7- CENTRAL BANK OF NIGERIA , 2016 .
- 8- Thabani Nyoni modeling and forecasting naira Exchange Rate in Nigeria: MPRA paper NO.88622 posted 2018.
- 9- Vinh Nguyen thi thuy and Duong thrinh thi –The impact of Exchange rate volatility on Exports in Vietnam-journal risk and financial management –no. 45 november-2018.
- 10-Rebecca M .NELSON -Debates over Exchange rate :overview and issnes for congress –THEN-22-2018.
- 11- نبيل مهدي الجنابي ، كريم سالم حسين ، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار (Granger) باستخدام التكامل المشترك وسببية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد 1 ، 2011 .
- 12- Vedat Sarikovalik Fixed V.s floating :under which Exchange rate regimes ppp holds –An empirical study on Turkish no.78 haziram 2015.
- 13- سونيا ارزوني وارتان ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 18، العدد3، 2016.
- 14- خليل اسماعيل عزيز وإسراء عبد فرحان وشيماء فاضل محمد، قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990-2016) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (4) ، العدد (40) ، 2017.
- 15- سعد صالح عيسى، أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي – دراسة حالة العراق للمدة (2003-2012)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (12) ، العدد (36) ، 2016 .

- 16- اسلام محمد محمود عبد العاطي، الاصلاح الاقتصادي التجربة المصرية وامكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي ، رسالة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الانبار 2009.
- 17- نصيف جاسم الجنابي ، تأثير التغيرات السياسية على صادرات النفط الخام العراقي ما بين 1980-2010، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 18، العدد 6 ، 2011.
- 18- حسين ديكان درويش ، سيف علي عبد الرزاق ، قياس وتحليل أثر صدمة الايرادات النفطية في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (1999-2015) ، مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، المجلد 10 ، العدد 2، 2018 .
- 19- خطاب عمران صالح الضامن، تقلبات اسعار النفط الخام وآثارها على بعض المؤشرات الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد(2)، 2016 .
- 20- (حسين ديكان ، مصدر سابق ,2018: 5) .
- 21- (عزيز وعبد فرحان ومحمد، المصدر السابق،2017: 239)
- 22- (عزيز وعبد فرحان و محمد، المصدر السابق ,2017: 241) .

الملاحق

جدول (1)

يوضع أسعار النفط الخام وأسعار الصرف في العراق بعد عام 2003

السنة	اسعار النفط الخام الحقيقية (دولار)	سعر الصرف الدينار العراقي بالدولار
2003	24.9	1936
2004	31.1	1453
2005	42.9	1472
2006	50.6	1475
2007	56.0	1267
2008	75.0	1203
2009	48.0	1182
2010	60.4	1186
2011	89.6	1185
2012	90.2	1241
2013	86.2	1220
2014	77.3	1214
2015	39.2	1247
2016	31.9	1280
2017	40.6	1285